محتجون يقطعون طرقا رئيسية تنديدا بانهيار الدولة

لبنان.. الحريري ينوي «الاعتذار» عن تشكيل الحكومة

قالت مصادر لبنانية، إن رئيس الحكومة المكلف، سعد الحريري، ينوي "الاعتذار" عن تشكيل الحكومة، وأنه "قد يعلن القرار" خلال الأيام الثلاثة المقبلة.

يأتي هذا التطور بعد 7 أشهر على تكليف الحريري بتشكيل الحكومة، لكن خلافات بينه وبين الرئيس اللبناني، ميشال عون، تحول دون توصلهما إلى اتفاق بشأن ذلك.

وقال مصدران مقربان للحريري في تصريحات خاصة للأناضول، إن "رئيس الوزراء المكلف ينوي الاعتذار عن تشكيل الحكومة".

وأضاف المصدران، اللذان رفضا الكشف عن هويتهما كونهما غير مخولين بالحديث للإعلام، أنه "قد يعلن هذا القرار خلال الأيام الثلاثة المقبلة".

وأوضح المصدر الأول أن "الحريري لديه النية في تقديم اعتذاره عن تشكيل الحكومة في ظل استمرار عرقلة مهمته من قبل الفريق السياسي التابع لرئيس البلاد عون".

وأشار المصدر الثاني إلى أن "الحريري ينوي الاعتذار، لكنه تريث قليلاً بعد تشجيع من المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في دار الفتوى اللبنانية على الاستمرار في جهوده لتشكيل الحكومة".

وحذّر من أن "اعتذار الحريري قد يؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد"، وبيّن أنه "لذلك قرر التريث بضعة أيام".

وفي وقت سابق السبت، زار الحريري مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان وشاركه في اجتماع المجلس الشرعي الأعلى في دار الفتوى بالعاصمة بيروت.

وعقب اللقاء، أعلن المجلس في بيان دعم الحريري وصلاحياته الدستورية، داعياً القيادات السياسية إلى "العمل مع الرئيس المكلف للخروج بحكومة تنقذ لبنان مما هو فيه".

من جهته، قال الحريري إنه "وضع المفتي والمجلس في أجواء مسار تأليف الحكومة منذ تكليف بهذه المهمة قبل 7 أشهر"، مضيفاً أن "ما يهمّنا هو البلد لأن لبنان يتدهور اقتصاديا واجتماعيا كل يوم".

ويتمثل الخلاف بين عون والحريري حول تسمية الوزراء المسيحيين في الحكومة، بحسب مراقبين. ويقول الحريري إن رئيس الجمهورية يحاول الحصول على "الثلث المعطل" لفريقه، ومن بين أركانه التيار الوطني الحر و"حزب الله"، وهو ما ينفيه عون.

و"الثلث المعطل" يعني حصول فصيل سياسي على ثلث عدد الحقائب الوزارية، ما يسمح له بالتحكم في قرارات الحكومة وتعطيل انعقاد اجتماعاتها.

ويزيد تعثر تشكيل الحكومة الأوضاع سوءا في بلد يعاني بالأساس، منذ أكثر من عام، أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى تراجع قياسي في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وانهيار القدرة الشرائية لمعظم المواطنين، وزيادة معدلات الفقر.

كما قطع محتجون لبنانيون طرقات رئيسية في البلاد لبعض الوقت، قبل أن يتم فتحها، اعتراضاً على استمرار الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، في وقت سجلت العملة المحلية مزيداً من الهبوط.

وشهدت شوارع رئيسية في بيروت أعمال قطع طرقات متفرقة من قبل محتجين، لا سيما في مناطق كورنيش المزرعة والكولا، وذلك احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية، حسب ما أفاد مراسل الأناضول.

كما قطع محتجون بواسطة الإطارات المشتعلة طريقاً سريعاً في منطقة الناعمة يربط العاصمة بيروت بجنوب البلاد، احتجاجا أيضاً على استمرار الأزمة الاقتصادية والمعيشية، حسب المصدر ذاته.

ولأسباب ذاتها، أشعل شبان غاضبون الإطارات المطاطية في وسط طريق رئيسي يربط بين منطقتي الشويفات وضاحية بيروت الجنوبية.

وفي النبطية (جنوب) قطع عدد من المحتجين الطريق الرئيسي في المنطقة بواسطة العوائق الحديدية، كما أشعلوا الإطارات في وسط الطريق. وردد المحتجون هتافات تندد بتردي الأوضاع المعيشية وفقدان مادة الوقود.

وتصاعدت أزمة شح الوقود في لبنان خلال الأيام الماضية، ما أدى إلى إقفال معظم المحطات أبوابها بسبب نفاذ مخزونها من البنزين، في حين يشهد القليل مما تبقى من محطات مفتوحة طوابير طويلة من السيارات والدراجات النارية.

وفي البقاع، قطع محتجون طريقاً رئيسياً يؤدي إلى أحد المعابر الحدودية مع سوريا بواسطة الأتربة والأحجار ومستوعبات النفايات، احتجاجاً على استمرار الانهيار المعيشي.

وفي سياق متصل، نفذ العشرات من أصحاب الودائع المصرفية احتجاجاً أمام مصرف لبنان المركزي في بيروت للمطالبة بأموالهم المحتجزة في المصارف المحلية.

وحذر المحتجون من المس بأموالهم وطالبوا بإعادتها إلى أصحابها، كما رددوا هتافات ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وتحدث أحد المعتصمين باسم "جمعية المودعين اللبنانيين" (غير حكومية) التي دعت إلى الاعتصام، وحمّل الطبقة السياسية مسؤولية الانهيار المالي الذي وصلت إليه البلاد.

ويعاني لبنان منذ نحو عام ونصف أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990 أدت إلى انهيار مالي وفرض قيود قاسية على أموال المودعين في المصارف المحلية.

وخلال الأيام الأخيرة، سجلت العملة المحلية مزيداً من الهبوط إذ وصل سعر صرفها في السوق السوداء 15 ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار الأمريكي الواحد، بينما يبلغ سعره الرسمي 1507 ليرات فقط.

احتجاجات بيروت تتواصل

مجلس الأمن يدين هجوم «داعش» على عمال إزالة الألغام بأفغانستان

أدان مجلس الأمن الدولي بأشد العبارات، بـ"الهجوم الوحشي والجبان الذي تبناه تنظيم "داعش" الإرهابي واستهدف عمال إزالة الألغام" في إقليم بغلان شمالي أفغانستان.

وأكد المجلس في بيان أصدره بالإجماع (15 دولة) أن "الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين".

وشدد البيان الذي وصل الأناضول نسخة منه على "ضرورة محاسبة مرتكبي ومنظمي وممولي ورعاة هذه الأعمال الإرهابية المشينة وتقديمهم للعدالة".

وجدد أعضاء مجلس الأمن في بيانهم التأكيد على أن "أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن دوافعها وأينما ومتى وقعت وأيا كان مرتكبوها". ودعوا إلى ضرورة أن تتصدى جميع الدول، بجميع الوسائل، للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من خلال الأعمال الإرهابية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ورغم أن الحكومة الأفغانية، حملت حركة طالبان مسؤولية هذا الهجوم الذي وقع وأسفر عن مقتل 10 من عمال إزالة الألغام في إقليم بغلان، إلا أن بيان مجلس الأمن قال إن تنظيم "داعش" هو منفذ الهجوم.

وقال متحدث وزارة الداخلية الأفغانية، طارق عريان، في تصريحات صحفية إن "مسلحين من طالبان دخلوا مجمعا لمنشأة نزع ألغام (..) وأطلقوا النار على الجميع"، حسبما نقلت وكالة "أسوشيتيد برس".

ولم تعقب حركة طالبان على الهجوم. وجاء الهجوم بالتزامن مع إعلان حركة طالبان بدء مفاوضات جديدة هي الثالثة من نوعها، بين ممثلين عن الحكومة الأفغانية والحركة في العاصمة القطرية الدوحة؛ بهدف تسريع المباحثات الرامية لإحلال السلام في البلاد.

وتصاعد مستوى العنف في أفغانستان، منذ مطلع مايو الماضي، مع بدء المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات الأمريكية بأمر من الرئيس جو بايدن في نيسان الماضي. ومن المقرر أن يكتمل هذا الانسحاب بحلول 11 سبتمبر المقبل.

ستولتنبرغ: أعضاء «الناتو» سيؤكدون التزامهم بالتحالف خلال القمة

قال ينس ستولتنبرغ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "ناتو"، إن قادة الدول الأعضاء في الحلف سيؤكدون التزامهم بالتحالف من خلال قرارات ملموسة وقوية سيتخذونها خلال القمة المزمعة في 14 يونيو الجاري.

وتطرق ستولتنبرغ في مؤتمر صحفي، إلى الإرهاب والهجمات السيبرانية والتكنولوجيات الهدامة والتغير المناخي التي تشكل تهديدًا للنظام العالمي، إلى جانب أنشطة روسيا والصين.

ولفت إلى أن الدول الأعضاء كافحت سويًا ضد تلك التهديدات، معربًا عن تمنياته أن يتخذ الحلفاء قرارا بتعزيز التعاون التكنولوجي خلال القمة.

وتوقع أن تقرر الدول الأعضاء تعزيز القدرات التدريبية لجيوش الناتو وشركائه، مشيرًا إلى أنهم لأول مرة سيبحثون تأثير التغير المناخي على الأمن.

وبيّن أن تلك الأنشطة تتطلب زيادة الاستثمارات الدفاعية، قائلًا: "تُظهر البيانات الصادرة اليوم أننا كنا على المسار الصحيح خلال السنوات السبع الماضية التي قمنا فيها بزيادة إنفاقنا الدفاعي".

وأعرب عن اعتقاده أن دول الحلف ستتفق على سياسة دفاعية جديدة ضد الهجمات السيبرانية.

وأوضح ستولتنبرغ أنهم سيتبعون استراتيجية ذات شقين تتكون من الدفاع والحوار ضد صعود الصين وسياسات روسيا العدائية، مشيرًا إلى أن أوكرانيا وجورجيا ستستمران في تلقي الدعم كشريكين مهمين للحلف.

وفي رده على سؤال حول علاقات الحلف مع روسيا، أكد أن الناتو مستعد لمواصلة الحوار البناء مع روسيا، مضيفًا:" لذلك وجهنا دعوة لإدارة موسكو من أجل جلسة جديدة في إطار مجلس (ناتو – روسيا) ولكن لم نتلق أي رد إيجابي إلى الآن".

وبشأن أفغانستان، شدد ستولتنبرغ أن الحلف أنهى وجوده العسكري هناك، لكنه سيواصل دعم أمن أفغانستان، مشيرًا إلى أهمية ضمان تشغيل مطار وفق المعايير الدولية في العاصمة كابول.

وأردف: "تركيا حليف هام بخصوص تشغيل المطار، والحوار مستمر حاليًا بين الحلفاء بما في ذلك تركيا، حول كيفية مواصلة دعم المطار".

اليونان: منفتحون على أجندة إيجابية مع تركيا

قال رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتشوتاكيس، إن بلاده منفتحة على "أجندة إيجابية" مع تركيا. جاء ذلك في كلمة له خلال انطلاق اجتماع وزراء خارجية دول جنوب أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالعاصمة أثينا.

وتعليقًا على لقائه المرتقب مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إطار قمة حلف شمال الأطلسي "ناتو"، قال ميتشوتاكيس: " نحن منفتحون دائمًا على أجندة إيجابية تدريجية ومتناسبة كما هو مذكور في بيان قمة الاتحاد الأوروبي".

وحول القضية القبرصية، زعم ميتشوتاكيس أن نقاشات الحل على أساس دولتين في الجزيرة لن يقبل به أي عضو في الاتحاد الأوروبي.

المفوضية الأوروبية: إعادة طالبي اللجوء مخالفة لقانون الاتحاد

أكد المتحدث باسم مفوضية الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة والداخلية والمواطنة أدالبرت جانز، أن إعادة طالبي اللجوء مخالفة لقانون الاتحاد الأوروبي.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي، أجاب خلاله على سؤال حول تقرير نشره الخميس المقرر الأممي الخاص بحقوق المهاجرين فيليبي غونزاليس مورايس.

وأشار تقرير مورايس إلى أن عمليات الإعادة تستخدم أحيانًا كعقاب وردع، وتطرق إلى استغلال القدرات الفنية لوكالة أمن الحدود الأوروبية فرونتكس من أجل عمليات الإعادة إلى تركيا وليبيا.

وأعرب جانز عن قلق المفوضية البالغ إزاء التقارير الواردة حيال تكرار حالات الإعادة.

وقال: "عمليات الإعادة غير قانونية بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، وعلى الدول الأعضاء التحقق من كل تهمة متعلقة بالإعادة، وضمان عدم تكرارها". وشدد على وجوب أن تتأكد كل دولة عضوة في الاتحاد من ضمان حقوق المهاجرين.

الخارجية الأوكرانية: قمة بايدن وزيلينسكي بواشنطن نهاية يوليو

أعلن وزير الخارجية الأوكراني، دميتري كوليبا، ، أنه من المقرر عقد اجتماع بين الرئيسين الأوكراني فلاديمير زيلينسكي، والأمريكي جو بايدن أواخر يوليو المقبل في العاصمة واشنطن.

وبحسب أنباء تناقلتها وسائل إعلام محلية، قال كوليبا "تجري مناقشة موعد (الاجتماع بين بايدن وزيلينسكي) في نهاية يوليو".

وأوضح وزير الخارجية أن هذه الزيارة ستكون أول زيارة رسمية لرئيس أوكرانيا إلى الولايات المتحدة، مشيرا إلى أنه تم التخطيط لجدول أعمال واسع، بمشاركة وفد أوكراني كبير.

وأضاف: "لقد بدأنا بالفعل التحضير لها(الزيارة)، نعمل بالفعل على العناصر الرئيسية للبرنامج. والأهم من ذلك أننا قد بدأنا العمل على تحضير الاتفاقيات الرئيسية".

يشار أن الولايات المتحدة تدرس زيادة الوجود الدائم للجيش الأمريكي في أوكرانيا، بحسب تصريحات القائمة بأعمال السفارة الأمريكية في أوكرانيا، كريستينا كوين في مايو الماضي.

وقالت كوين آنذاك "لدينا وجود دائم مؤلف من 160 جنديا أمريكيا متواجدون هنا (أوكرانيا) على أساس دائم، ووفقًا لتقديراتنا، فإذا تطلبت الحاجة زيادتهم (عدد الجنود). سننظر في هذه القضية".

ليلة خامسة من الاحتجاجات على وفاة شاب غرب العاصمة

تونس: سعيّد يجدد انفتاحه على الحوار لحل الأزمة السياسية ببلاده

جدّد الرئيس التونسي قيس سعيد، انفتاحه على الحوار من أجل التوصل إلى حلّ للأزمة السياسية الراهنة في بلاده. جاء ذلك خلال استقبال سعيد، بقصر قرطاج، أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي

ووفق بيان الرئاسة التونسية تطرّقت المحادثة بين سعيد والطبوبي إلى "الوضع العام في البلاد واستمرار الأزمة السياسية، فضلا عن مناقشة جملة من التصوّرات الممكنة للخروج من الوضع الحالي الذي تمرّ به تونس."

وأضاف البيان أن سعيّد "شدّد، في ذات السياق، على أنه "لا حوار مع من تعلّقت به شبهات فساد، وبأنه لا مجال للتفريط في أيّ مليم من أموال الشعب التونسي."

ومنذ يناير الماضي تسود خلافات بين الرئيس قيس سعيد، ورئيس الحكومة هشام المشيشي، بسبب تعديل وزاري أعلنه الأخير في 16 يناير الماضي.

ورغم مصادقة البرلمان على التعديل، إلا أن سعيد يرفض دعوة الوزراء الجدد لأداء اليمين الدستورية أمامه، معتبرا أن التعديل شابته "خروقات"، وهو ما يرفضه المشيشي.

ومطلع ديسمبر الماضي، أطلق "الاتّحاد العام التونسي للشغل" مبادرَة للخروج من الأزمتين الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، تقوم على حوار وطني "تشاركي شامل يرسي أسس عدالة اجتماعية، ويعدل بين الجهات ويساوي بين التونسيين ويحد من الفقر والجور والحيف الاجتماعي".

وتواصلت احتجاجات عنيفة غرب العاصمة تونس، مساء السبت، لليلة الخامسة على التوالي، على خلفية وفاة شاب إثر تعرضه للضرب المبرح من عناصر أمنية، وفق اتهامات من نشطاء. وعلى غرار الليالي الأربعة الماضية، وفق مراسل الأناضول، تجددت المناوشات بين عناصر الأمن والعشرات من شباب منطقة "سيدي حسين" المتاخمة للعاصمة.

وأضاف المراسل أن عناصر الأمن استعملت الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين على وفاة الشاب الثلاثيني أحمد بن عمارة، الثلاثاء، وهو من قاطني "سيدي حسين".

كان العشرات من التونسيين تجمعوا أيضا، مساء السبت، أمام مقر وزارة الداخلية في مظاهرة بالعاصمة تونس، تنديدا بما وصفوه بأنه "سُلوك قمعي منتهج من قبل قوات الأمن"، قبل أن تتم تفرقتهم إثر اشتباكات ومطاردات.

وهناك تضارب في الروايات حول وفاة الشاب بن عمارة. إذ يقول بعض النشطاء إنه تعرض إلى الضرب المبرح من قبل عناصر أمنية حين رفض الصعود لسيارة الأمن ما أدى إلى وفاته.

اشتباكات التونسيين مع عناصر الأمن

باكستان تدين مقتل 3 مدنيين في جامو وكشمير

أدانت باكستان، مقتل 3 مدنيين في إقليم "جامو وكشمير"، الواقع تحت سيطرة الهند والمتنازع عليه مع إسلام أباد.

وقال المتحدث باسم الخارجية الباكستانية، زاهد حفيظ شودري، إن "قوات الاحتلال الهندي كثفت عمليات القتل التي تمارسها خارج نطاق القضاء بحق الكشميريين".

وأشار في بيان، إلى مقتل أكثر من 55 كشميريا على يد القوات الهندية، منذ مطلع العام الجاري. وقال شودري: "الاعتقالات التعسفية بحق الشباب الكشميري لا تزال مستمرة".

وفي وقت سابق السبت، أعلنت السلطات الباكستانية، أن الشرطة الهندية أطلقت النار عشوائيا في الاشتباكات التي اندلعت في "جامو كشمير"، ما أدى إلى مقتل 3 مدنيين.

وبدأ النزاع على إقليم كشمير بين باكستان والهند منذ استقلالهما عن بريطانيا عام 1947، ونشبت 3 حروب بينهما في أعوام 1948 و1965 و1971، أسفرت عن مقتل قرابة 70 ألفا من الطرفين.

ويطلق اسم "جامو وكشمير" على الجزء الخاضع لسيطرة نيودلهي من إقليم كشمير، الذي يضم جماعات تكافح منذ 1989، ضد ما تعتبره "احتلالا هنديا" لمناطقها.